ISSN E.3006-1024, ISSN P.1817-5880 Vol. 42 issue 67 March . 2026

https:// tge.uobasrah.edu.iq
Journal the gulf economist
مجلة الاقتصادي الخليجي

The Impact of Financial Inclusion Indicators on Trade Openness in Iraq: An Econometric Study (2010-2024)

أثر مؤشرات الشمول المالي على الانفتاح التجاري في العراق: دراسة قياسية للمدة (2010-2024)

Mustafa Hussein Abdulali م.د مصطفى حسين عبد العالي
University of Wasit, College of Administration and Economics, Department of Economics.
جامعة واسط ، كلية الادارة و الاقتصاد ، قسم الاقتصاد
mabdulali@uowasit.edu.iq ORCID: 0009-0005-7337-725x

Hussein Kalaf Aziz م.د. حسين كلف عزيز
University of Wasit, College of Administration and Economics, Department of Economics .
جامعة واسط ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد
haziz@uowasit.edu.iq ORCID: 0009-0006-9508-5677

Kawthar Kareem Abd Al-Razzaq م.د. كوثر كريم عبد الرزاق
University of Wasit, College of Administration and Economics, Department of Finance and banking Sciences.
جامعة واسط ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية
ORCID: 0009-0000-1614-3338 kabdulrazak@uowasit.edu.iq

Abstract :

The study examines the role of financial inclusion in explaining trade openness trends in Iraq during 2010–2024, using data from the Central Bank of Iraq. Trade openness is measured by the ratio of imports to GDP, while financial inclusion is represented by banking access and usage indicators. Quarterly data and the Elastic Net model are employed to address multicollinearity among variables. The results show a positive relationship between banking infrastructure expansion and trade openness, whereas some cash-based usage and credit indicators have a negative effect, reflecting exchange rate pressures, import restrictions, and the concentration of credit on domestic activities

Keywords: Financial inclusion, trade openness, flexible regression model, Iraqi economy. Imports

المستخلص :

تناول البحث دور الشمول المالي في تفسير اتجاهات الانفتاح التجاري في العراق خلال المدة 2010–2024 بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي. تم قياس الانفتاح التجاري بنسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، بينما قيس الشمول المالي بمؤشرات الوصول والاستخدام المصرفي. استخدمت الدراسة بيانات ربع سنوية وعدة اختبارات قياسية، مع اعتماد نموذج **Elastic Net** لمعالجة التداخل بين المتغيرات. أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين توسع البنية المصرفية والانفتاح التجاري، في حين ارتبطت بعض مؤشرات الاستخدام النقدي والائتمان بعلاقة سالبة، بما يعكس تأثير قيود الاستيراد وضغوط سعر الصرف وتوجيه الائتمان نحو النشاط

الكلمات المفتاحية:

الشمول المالي، الانفتاح التجاري، نموذج الانحدار المرن، الاقتصاد العراقي. الاستيرادات

المقدمة:

يُعد الشمول المالي أحد الركائز الأساسية في النظم الاقتصادية المعاصرة، حيث لم يعد مجرد وسيلة لتوفير الخدمات المصرفية، بل أضحى أداة استراتيجية لتشخيص جوانب التطور المالي وتمكين مختلف فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية والائتمانية، وفي ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية، يبرز الانفتاح التجاري كمتغير حيوي يتأثر بشكل مباشر بكفاءة النظام المالي، فكلما زادت قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى التمويل والخدمات التأمينية والمصرفية، تعززت قدرتهم على المشاركة في حركة التجارة الدولية، ممّا يُقلل من تكاليف المعاملات ويزيد من تنافسية الاقتصاد الوطني. ومن هنا، يبرز التساؤل الجوهري حول طبيعة العلاقة بين توسيع نطاق الشمول المالي وقدرة الدولة على الاندماج في الأسواق العالمية عبر بوابة الانفتاح التجاري.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونها تعالج موضوعاً جوهرياً يتمثل في الشمول المالي، وفاعليته على الانفتاح التجاري، لما تشهده مختلف بلدان العالم من تطبيق آليات الشمول المالي لإشراك كافة المجتمع في منظومة الاقتصاد والنظام المالي عبر تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، مما ينعكس بشكل إيجابي في زيادة الاستثمار وتحسين الإنتاجية والقضاء على الفقر من خلال توفير فرص العمل.

مشكلة البحث:

يعاني اقتصاد العراق من ضعف في مؤشرات الشمول المالي مما يؤدي إلى اعتماد مفرط على الاقتصاد النقدي (Cash Economy) وعزوف شريحة واسعة من التجار والمؤسسات الصغيرة عن استخدام القنوات الرسمية في تسوية المعاملات التجارية.

فرضية البحث:

يوفر الشمول المالي أنظمة دفع إلكترونية وخدمات مصرفية متطورة، مما يقلل من التكاليف والوقت اللازم لإتمام الصفقات التجارية الدولية، وهذا بدوره يحفز الانفتاح التجاري.

أهداف البحث:

تتجلى أهداف البحث في بلوغ الغايات الآتية:

- وصف وتحليل واقع مؤشرات الشمول المالي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث (2010-2024).
- توضيح أهمية ومساهمة مؤشرات الشمول المالي على الانفتاح التجاري في الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث:

للإجابة على مشكلة البحث، وتأكيد أو نفي الفرضية، وتحقيق أهداف البحث، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في تشخيص فاعلية مؤشرات الشمول المالي على الانفتاح التجاري في العراق، استنادا على المصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث، بالإضافة إلى الاعتماد على إحصائيات البنك المركزي العراقي، كما تم استخدام المنهج الاستقرائي لاختبار العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والانفتاح التجاري، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار المرن.

بعض الدراسات السابقة:

شهد العقد الأخير اهتماماً متزايداً بدراسة أثر الشمول المالي على مختلف المتغيرات الاقتصادية، إذ بينت دراسة (Said, 2025: 286-300) أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2010-2024)، وأظهرت النتائج أن مؤشرات الشمول المالي في العراق لا تزال متواضعة وضعيفة، حيث أن أثرها على النمو الاقتصادي ضعيف وغير معنوي إحصائياً، نتيجة الاعتماد المفرط على الريع النفطي مع ضعف مساهمة القطاع المالي في دعم النشاطات الإنتاجية، وبحثت دراسة (Jawad & Abdul Hussein, 2024:213-228) العلاقة السببية بين الشمول المالي والمرونة المالية للقطاع المصرفي العراقي، وتوصلت إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للشمول المالي في تعزيز المرونة المالية للقطاع المصرفي، لذا شددت على ضرورة استمرار البنك المركزي العراقي في تبني استراتيجيات تعزز من وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية للمصارف لضمان استجابة أسرع للمتغيرات الاقتصادية، وركزت دراسة (Fahad, 2023:45-68) على العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية في ماليزيا، وخلصت إلى أن وصول الشركات للخدمات المالية الأساسية (حسابات مصرفية وقروض) يرتبط بمعدلات استثمار أعلى، كما أثبتت أن العمال المشمولين بخدمات التأمين

والصحة هم أكثر إنتاجية، مما يقلل من مخاطر وقوع الأسر في شرك الفقر، أما دراسة (Hassan & Al-Azzawi, 2023:144-165) فتناولت أثر مؤشرات الشمول المالي في معالجة الفقر في العراق للفترة (2011-2023)، وكشفت النتائج أن تراجع الانتشار المصرفي وتوقف المشاريع نتيجة الأزمات الأمنية (عصابات داعش الإجرامية) والجائحة أدى لارتفاع نسب الفقر، وأوصت بضرورة تعزيز الوعي المالي واستخدام البطاقات الإلكترونية، واستعرضت دراسة (Arab Monetary Fund, 2021:20-55) دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر باستخدام بيانات عام 2019، وأكدت أن الوصول المالي يدعم المساواة بين الجنسين والعمل المناخي، وأوصت بتقليل الفجوة الرقمية وزيادة الاستثمار في البنية التحتية المالية الرقمية، وحللت دراسة (Al-Mazroui & Al-Marzouqi, 2021:77-98) مساهمة الشمول المالي في النمو الاقتصادي بدولة الإمارات، وبينت أن الشمول المالي ساهم بزيادة الاستثمار بنسبة 10%، والإنتاجية بنسبة 5%، كما عزز من مشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة 5% والتحاقها بالتعليم بنسبة 3%، كما بينت دراسة (Li & Wang, 2020:312-334) أثر الشمول المالي على التنمية البشرية في الصين، وأظهرت النتائج زيادة في الاستثمار والإنتاجية بنسبة 13% و8% على التوالي، مع خفض معدلات الفقر بنسبة 10%، وأوصت بتطوير البنية التحتية المالية في المناطق النائية، وركزت دراسة (Ghamdi & al ,2020: 189-214) على أثر الشمول المالي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية، وتوصلت إلى أن تحسين الوصول للخدمات المالية يقلل من تكاليف المعاملات ويحسن إدارة الأعمال، مما يجعل هذه المشروعات أكثر قدرة على النمو والاستمرارية، وقدمت (Wu & Li, 2018:115-140) دراسة تجريبية لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورصدت تقدماً في نسبة امتلاك الحسابات المصرفية في المنطقة، لكنها حذرت من استمرار التحديات المتمثلة في ضعف المعرفة المالية لدى الفئات الهشة (الفقراء والمرأة) وارتفاع تكاليف الخدمات المالية، وحللت دراسة (Dupont & Lacoste, 2016:210-235) الشمول المالي في فرنسا، وبينت أن نسبة امتلاك الحسابات وصلت لـ 97%، وأكدت أن الشمول المالي لا يخدم الاقتصاد فحسب، بل يمتد أثره لتحسين معدلات الالتحاق بالتعليم والإنتاجية العامة، وتناولت دراسة (Al-Rifai & Al-Hussein 2015:1-42) الشمول المالي في قطر، وأشارت لارتفاع

نسبة أصحاب الحسابات المصرفية من 40% عام 2010 إلى 70% عام 2015، مما ساعد في رفع معدلات الاستثمار وتحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح وجود إجماع أكاديمي على أن الشمول المالي محرك أساس للنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ومع ذلك، يلاحظ ندرة الدراسات والبحوث التي تربط بشكل مباشر ومكثف بين الشمول المالي والانفتاح التجاري، حيث ركزت أغلب الدراسات على (الفقر، والبطالة، والنمو)، وهذا يعزز من القيمة العلمية للبحث في سدّ هذه الفجوة المعرفية ،كونه أول بحث يربط بين مؤشرات الشمول المالي والانفتاح التجاري في العراق باستخدام نموذج الانحدار المرن.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي والانفتاح التجاري

أولاً: مفهوم الشمول المالي:

يقصد بالشمول المالي أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار معقولة، من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة (Bouhnia & Djaghel, 2023:84).، وفي هذا الصدد تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي والعادل، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من أجل تعزيز الرفاة المالي وتحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي (Kharoubi, 2023:241)، وفي سياق متصل يعرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه إمكانية الأفراد والشركات الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التكلفة التي تلبي احتياجاتهم المتمثلة (بالمعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين) التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة، وتعد القدرة على الوصول إلى حساب المعاملات خطوة أُولى نحو شمول مالي أوسع، نظراً لأن حساب المعاملات يسمح للأشخاص بتخزين الأموال وإرسال المدفوعات واستلامها، ويعمل حساب المعاملات كبوابة للخدمات المالية الأخرى، وهذا هو السبب في أن ضمان إمكانية وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات وهو محور تركيز مبادرة الوصول الشامل إلى

الخدمات المالية لمجموعة البنك الدولي (World Bank, 2021:3)، أما مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) فتعرف الشمول المالي بأنه نفاذ كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتها بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. (Arab Monetary Fund,2017:2)، لذا فإن جوهر الشمول المالي هو ضمان توفر مجموعة من الخدمات المالية الأساسية إلى قطاعات واسعة من الفئات ذات الدخول المنخفضة والمحرومة، بتكلفة معقولة وتمكينهم من فهم هذه الخدمات والوصول إليها، ويقصد بالخدمات المالية الأساسية تلك الخدمات والمنتجات المالية التي تقدم من خلال القنوات المالية الرسمية المرخصة في القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي وتشمل حسابات الإيداع، وحسابات الادخار، والائتمان، والتحويلات المالية، وخدمات التأمين، وخدمات المشورة المالية (Naïmi & Ben Sassi, 2023:368)، وتكمن أهمية تعزيز الشمول المالي بما يأتي:

1. **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:** أثبت العديد من الدراسات أن هناك علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات التنمية الاقتصادية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي.
2. **تعزيز استقرار النظام المالي:** يؤدي الشمول المالي في تعزيز استقرار النظام المالي عبر استخدام النظام المالي الرسمي الذي يسمح بتنويع محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تحقيق مستويات عالية من الحيطة والحذر ويقلل من المخاطر المحتملة.
3. **تعزيز مستويات العدالة الاجتماعية في المجتمات:** هناك علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات العدالة الاجتماعية في البلد، فكلما كان استخدام الخدمات المالية منتشرا بصورة كبيرة زادت العدالة الاجتماعية في ذلك البلد.
4. **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:** إن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي سوف يؤدي إلى تحسين قدراتهم على بدء في أعمالهم الخاصة والاستثمار في كافة المجالات التي تعزز من تنمية قدراتهم في إدارة المخاطر المالية الناتجة من الصدمات المالية المترتبة بعوامل داخلية أو خارجية نتيجة التغيرات المالية.

5. **أتمتة النظام المالي:** إن توسيع الخدمات المالية وزيادة استخدامها يتطلب المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والألكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين.
6. **تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية:** يساعد الشمول المالي المؤسسات المالية في العمل على التنوع في منتجاتها والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بعملائها واستقطاب فئات جديدة من العملاء، الأمر الذي يساعد في الحدّ من التسرّب للتعامل مع القنوات غير الرسمية.

ثانياً: تحديات الشمول المالي:

توجد العديد من التحديات التي تواجه الشمول المالي في البلدان النامية، بما في ذلك (Zhang & Chen, 2021:14):

1. **الفقر:** يواجه العديد من الأشخاص في البلدان النامية قيودًا مالية تجعلهم غير قادرين على الوصول إلى الخدمات المالية.
2. **عدم المساواة:** هناك فجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات في البلدان النامية، حيث من المرجح أن تمتلك النساء حسابًا مصرفيًا أقل من الرجال.
3. **نقص البنية الارتكازية:** قد يكون هناك نقص في البنية الارتكازية المالية في المناطق الريفية والمناطق المحرومة، مما يجعل من الصعب الوصول إلى الخدمات المالية.
4. **عدم المعرفة المالية:** قد لا يفهم بعض الأشخاص في البلدان النامية كيفية استخدام الخدمات المالية بشكل فعال.
5. **المخاطر المالية:** قد يتعرض الأشخاص الذين ليس لديهم معرفة مالية كافية للمخاطر المالية عند استخدام الخدمات المالية.
6. **التنظيم:** قد يكون هناك عدم كفاية في التنظيم المالي، مما قد يؤدي إلى ممارسات غير عادلة أو غير مسؤولة.

ثالثاً: مفهوم الانفتاح التجاري

يعرف الانفتاح التجاري على أنه (تحرير قطاع التجارة الخارجية، بمعنى رفع كافة القيود والعقبات على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج، والمتمثلة بالضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية وكذلك الفنية، وهذا التعريف يتماشى مع تعريف

الانفتاح الاقتصادي فهو يحمل نفس المضمون (Edwards, S,1998:383)، كما يعرف بأنه إزالة الحواجز الجمركية أمام السلع والخدمات في البلدان المضيفة وإتاحة الفرصة أمام المستثمرين الأجانب للاستثمار في هذه البلدان والاستفادة من الميزة النسبية ومن ثم إنتاج السلع والخدمات وإعادتها إلى الدولة الأم، ومن ثم زيادة الصادرات في كل بلدان العالم (Djulius,Horas,2017:5)، ويعبر عن سياسة الانفتاح التجاري بأنها تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلّي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، والعمل على اتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة فضلاً عن تحويل القيود الكمية إلى تعريفه جمركية، والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية، ومن ثمّ يكون برنامج تحرير التجارة شاملاً للعديد من الإجراءات وبالخصوص فيما يتعلق بسياسة الاستيرادات وكذلك سياسة تشجيع الصادرات، وسياسات سعر الصرف، وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين (Al-Saffar, 2023:5).

رابعاً: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري:

توجد الكثير من المؤشرات لقياس الانفتاح التجاري والتي من خلالها يمكن معرفة مدى انفتاح البلد على العالم الخارجي، كما يمكن استخدام هذه المؤشرات في ترتيب وتصنيف البلدان بحسب درجة الانفتاح، ويمكن تقسيم مؤشرات الانفتاح التجاري على النحو الآتي:

1. **مؤشر الانكشاف الاقتصادي:** يعكس هذا المؤشر مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما، ويحسب وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{مؤشر درجة الانكشاف التجاري} = \frac{\text{الاستيرادات} + \text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على أن الاقتصاد أكثر عرضة للتغييرات التي تطرأ على التجارة الخارجية في بلدان العالم، كما يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي توضح درجة ارتباط اقتصاد أي بلد مع العالم الخارجي (Ismail, Al-Ta'i, 2018:114).

2. **مؤشر الاستيرادات:** يعكس هذا المؤشر مدى اعتماد الإنتاج الوطني على الاستيرادات الأجنبية، فكلما كانت النسبة كبيرة دلّ ذلك على مدى اعتماد السوق المحلي على السلع الأجنبية، ويحسب وفقاً للمعادلة الآتية:

مؤشر نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي = (الاستيرادات / الناتج المحلي الإجمالي) × **100**

3. **مؤشر الصادرات:** يبين هذا المؤشر مدى اعتماد الإنتاج الوطني على الأسواق الخارجية في تصريف المنتجات والقدرة التنافسية والتوجه نحو التصدي، ويحسب وفقاً للمعادلة الآتية:

مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي = (الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي) × **100**

4. **مؤشر الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لقياس مستوى الدين الخارجي بالنسبة للنشاط الاقتصادي ويحسب وفقاً للمعادلة الآتية:

مؤشر الدين الخارجي = (مجموع الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي) × **100**

5. **مؤشر نسبة التركز السلعي للصادرات:** يعكس هذا المؤشر نسبة التنويع في الصادرات السلعية، إن زيادة هذه النسبة والتركز السلعي على أساس سلعة واحدة يعد من مظاهر التبعية الاقتصادية، فإذا كانت هذه النسبة أكثر من (60%) فهذا يدل على أن البلد يخضع إلى قيود وضعتها البلدان المستوردة، وبالخصوص إذا كانت تلك السلع تتعرض للصدمات والتذبذبات الحادة في الأسعار مثل صادرات المواد الأولية، أما إذا كانت النسبة أقل من (60%) فإن ذلك يدل على أن نسبة التركز السلعي للصادرات منخفضة نتيجة للتنوع في الصادرات السلعية، وأن انخفاض هذه النسبة يشجع البلد على زيادة التحرر التجاري ويعبر عنه بمعامل هيرشمان (Al-Issawi, 1989:44)، ويحسب وفقاً للمعادلة الآتية:

مؤشر نسبة التركز السلعي للصادرات = (قيمة الصادرات الرئيسية / قيمة الصادرات الوطنية) × **100**

6. **مؤشر التركز الجغرافي للصادرات الوطنية:** يعكس هذا المؤشر مدى تركز صادرات بلد ما مع عدد من الشركاء التجاريين، وكلما ارتفع هذا المؤشر دلّ ذلك على أن البلد أكثر تأثراً بالقرارات الخارجية وكذلك التقلبات الاقتصادية التي تحدث في البلدان المستوردة (Al-Nasrawi, 2022:44)، ويحسب بالمعادلة الآتية:

مؤشر التركز الجغرافي للصادرات الوطنية = (الصادرات لأهم دولتين / مجموع الصادرات الوطنية) × **100**

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين الشمول المالي والانفتاح التجاري في العراق.

يوضح هذا المبحث العلاقة بين الشمول المالي والانفتاح التجاري في العراق. فهناك ثلاثة أبعاد أساسية للشمول المالي (الوصول، والاستخدام، والجودة)، لكن سنقتصر في بحثنا على بعدين أساسيين لقياس مستوى الشمول المالي في العراق هما (الوصول، والاستخدام)، أما البعد الثالث (الجودة) فأنه يعكس جودة الخدمات المالية المقدمة، وبالتالي يصعب قياسه، أما الانفتاح التجاري فهنالك جملة من المؤشرات، لكن سنقتصر على مؤشر نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس الانفتاح في العراق، كون صادرات العراق أحادية الجانب تعتمد على النفط بشكل كبير، وبما أن العراق يستورد معظم احتياجاته السلعية من الخارج وهذا يجعل جانب الاستيرادات مؤشرا مؤثرا في الانفتاح التجاري.

جدول (1) بعض مؤشرات الشمول المالي والانفتاح التجاري في العراق للمدة (2010-2024)

السنوات	مؤشرات الشمول المالي						الانفتاح التجاري %
	مؤشر الوصول			مؤشر الاستخدام			
	الانتشار المصرفي %	عدد ATM/ عدد البالغين %	عدد الفروع/ 1000 كم^2%	ATM/100 كم^{2}0%	العمق المصرفي لودائع القطاع الخاص %	العمق المصرفي لقروض القطاع الخاص %	
2010	4.72	2.0	2.1	0.9	105.1	44.4	31.70
2011	4.66	2.3	2.1	1.1	91.1	45.8	25.74
2012	4.81	2.3	2.3	1.1	100.2	47.3	27.06
2013	4.91	2.2	2.4	1.1	108.9	48.8	25.62
2014	5.49	1.5	2.8	0.8	180.1	50.4	23.79
2015	3.87	2.6	2.0	1.3	74.7	50.8	28.45
2016	3.82	2.9	2.0	1.5	68.3	52.1	22.02
2017	3.78	2.9	1.9	1.5	65.8	51.2	20.19
2018	3.81	3.8	2.0	2.0	52.1	52.2	20.10
2019	4.02	4.6	2.0	2.3	44.5	50.8	24.88

26.39	52.1	34.6	3.1	2.0	5.9	3.93	2020
19.67	53.5	30.9	3.6	2.1	6.7	3.89	2021
19.21	54.9	21.6	5.1	2.0	9.3	3.67	2022
24.19	54.8	14.9	7.1	1.9	13.0	3.53	2023
31.26	64.0	12.0	11.0	2.1	17.2	3.23	2024

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، لسنوات متفرقة.

أولاً- تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق:

تتمحور عملية تقييم الشمول المالي في العراق حول مؤشري**الاستخدام** (Usage)الذي يعكس مدى فاعلية ونشاط الأفراد في التعامل مع تلك الخدمات والانتفاع بها، ومؤشر **الوصول**(Access) الذي يقيس مدى استخدام الخدمات المصرفية المختلفة ومدى كفاءة وفاعلية مؤسسات الوساطة المالية في التشجيع، ويعد تحليل هذين البعدين معاً ضرورة لتشخيص الفجوة بين توفر الخدمة المالية في البيئة العراقية وبين القدرة الفعلية للأفراد على دمجها في أنشطتهم الاقتصادية اليومية.

1. **مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية:** يعدّ عدد الفروع أحد المؤشّرات التي تعكس الشمول المالي، يلاحظ من جدول (1) أنّ نسبة الانتشار المصرفي لفروع المصارف بالنسبة لعدد السكان البالغين خلال البحث تتراوح بين (3.2-5.4) فرع لكل (100000) نسمة، بصورة عامة تعد هذه النسبة منخفضة ودون المستوى المطلوب، أي تعكس عدم وجود عدد كاف من الفروع المصرفية مقارنة بالزيادة الحاصلة بأعداد السكان البالغين، وبالتالي فأن العراق بحاجة إلى فروع مصرفية أكثر بغية وصول الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من السكان. كذلك هو الحال لنسبة الانتشار المصرفي لماكنات السحب الآلي (ATM) المنخفضة خلال مدة البحث إذ تتراوح بين (1.5-17.2) ماكنة لكل (100000) نسمة، وبالرغم من تزايد أعداد واستخدام (ATM) في العراق إلا إنّها ما تزال ضعيفة الانتشار والاستخدام في العراق قياساً بعدد (100000) بالغ. كما إن انتشار عدد الفروع إلى مساحة العراق منخفض، إذ لم يتجاوز (2.8) فرع لكل ألف كم^2 خلال المدة (2010-2024)، كذلك الحال فيما يخص انتشار أجهزة الصراف الآلي في العراق إذ لم تتعد (11) جهاز لكل ألف كم^2، وهذا يبين صعوبة وصول الأفراد إلى الخدمات المصرفية مما يؤشر سلباً على مستوى الشمول المالي.

2. **مؤشرات استخدام الخدمات المالية:** يعكس هذا المؤشر العمق المصرفي مقارنة بحجم القروض والودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ نلحظ من الجدول (2) ارتفاع نسبة القروض للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2010–2024) من (5.3%) إلى (12.1%)، والحال نفسها أيضاً فيما يخص مؤشر إجمالي ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفع بشكل عام من (8.5%) في عام 2010 إلى (14.6%) عام 2023، ومن الجدير بالذكر إن هذه النسب ما تزال منخفضة مما تعكس ضعف مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي وضعف الطلب على الخدمات المصرفية سواء خدمات الودائع أو خدمات الائتمان، في حين تشير تقديرات البنك الدولي إلى إن نسبة الائتمان للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى أكثر من (100%) كما في أستراليا وماليزيا، في الوقت نفسه زادت هذه النسبة عن (50%) في بعض البلدان العربية مثل لبنان والكويت والإمارات (Central Bank of Iraq, 2016:82).

ثانياً: تحليل مؤشر الانفتاح التجاري في العراق

اتصفت قيمة مؤشر الانفتاح التجاري في العراق بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض تبعا لحركة الاستيراد كنسبة من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وخلال مدة البحث سجل مؤشر الانفتاح التجاري أعلى نسبة في عام 2010 إذ بلغ (31.70%) كنسبة من حجم الناتج المحلي الإجمالي، فيما سجل أدنى نسبة عام 2016 إذ بلغ (19.21%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي وكما مبين في الجدول (1)، ومن الملاحظ أن نسب الانفتاح التجاري في الاقتصاد العراقي قد بلغت نسبة عالية خلال مدة البحث، ويرجع ذلك إلى زيادة حجم الاستيرادات، وأن أغلب هذه الاستيرادات هي سلع استهلاكية ذات نمط شخصي، وبالتالي فأنها تكون لغرض تلبية الطلب الاستهلاكي المتزايد نتيجة لغياب دور المنتجات المحلية في تلبية هذا الطلب المتزايد. إن هذا المؤشر يعطي صورة واضحة عن ضعف الهيكل الإنتاجي وقلة مساهمة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية، ومن الجدول (1) نلاحظ العلاقة العكسية بين الانفتاح التجاري وبعض مؤشرات الشمول المالي في أغلب سنوات البحث، في حين نلاحظ العلاقة الطردية في بعض السنوات نتيجة لبعض العوامل المتمثلة بانخفاض أسعار النفط والأزمة المالية وتراجع الإيرادات العامة، مما أثر سلبًا على القدرة الشرائية

والاستثمار في السوق المحلية، ومع ذلك ساهمت تطورات خدمات الشمول المالي في تحسين كفاءة المعاملات التجارية حتى في أوقات الأزمات، مما ساعد الشركات على إدارة احتياجاتها المالية بشكل أكثر فعالية. وكان لتطوير الخدمات المصرفية وانتشارها دور بارز في تسريع عمليات الشراء والاستيراد، مما أتاح للمستوردين القدرة على التعامل مع الموردين الأجانب بكفاءة أكبر.

بناءً على ما سبق، يتضح أن الاستيرادات العراقية تتأثر بشكل كبير بالعوامل الاقتصادية العالمية والمحلية، وبرزت أهمية تطور وانتشار الخدمات المالية كأداة فعالة في تحسين كفاءة التجارة وتعزيز الاستيرادات مما يعكس ضرورة الاستمرار في تطويرها لضمان استقرار الاقتصاد ونموه.

المبحث الثالث: توصيف المنهجية القياسية بين مؤشرات الشمول المالي والانفتاح التجاري

أولاً: توصيف وصياغة الأنموذج القياسي

اعتمد الإطار المنهجي على توحيد تردد البيانات قبل التقدير القياسي عبر تحويل المؤشرات السنوية إلى ربعية باستخدام أسلوب ليترمان ضمن عائلة أساليب التفكيك الزمني بالانحدار. تقوم الفكرة على اشتقاق سلسلة ربعية غير مشاهدة y_t ترتبط بمؤشر ربعي مساعد x_t مع فرض قيد الاتساق مع المجاميع السنوية Y_n بحيث تحافظ السلسلة الربعية على الحركات قصيرة الأجل للمؤشر، وفي الوقت نفسه تتطابق مجاميعها مع القيم السنوية الأكثر موثوقية. يحقق ذلك عبر تقدير انحدار بمعالجة هيكل بواقي ديناميكي يقلل التشوهات ويحدّ من التذبذب غير المبرر في الربعي المشتق، وهو ما يتوافق مع أدلة المقارنة والاتساق في الحسابات القومية ربع السنوية ومع إرشادات التفكيك الزمني والمواءمة (IMF, 2017:15) (Eurostat, 2018:9)

$$Y_n = \sum_t \in n\, y_t$$
$$y_t = \beta\, x_t + u_t$$
$$u_t = u_{t-1} + \varepsilon_t$$

تعمل المعادلات عبر قيد تجميعي يضمن اتساق الربعي مع السنوي، ثم معادلة ربط بالمتغير المؤشر، ثم بواقي عشوائية السير لتوزيع الفروقات السنوية على الأرباع بسلاسة مع الحفاظ على الإشارة الدورية للمؤشر. يفضي ذلك إلى سلسلة ربعية "Benchmark" قابلة

للاستخدام في الاختبارات والتقدير دون كسر هوية السنوي (Guay and Maurin, 2015: 126)، وبعد توحيد التردد، تم بناء المتغيرات بما يضمن قابلية المقارنة بين الزمن والبلدان، تم قياس الانفتاح التجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي وفق تعريف مباشر يعتمد على الاستيرادات، بينما قيس الشمول المالي عبر مؤشرات وصول واستخدام متسقة مع أدبيات القياس المؤسسي مثل كثافة أجهزة الصراف وعدد الفروع والعمق المصرفي للودائع والقروض للقطاع الخاص، لأن هذه المؤشرات تلتقط جانب البنية التحتية المالية وجانب التفاعل الفعلي مع النظام المالي(IMF, 2020: 9) (Demirgüç–Kunt et al., 2022: 10)، وتم اختبار استقرارية السلاسل قبل التقدير باستخدام اختبار Phillips–Perron بصيغ بدلالة وجود ثابت واتجاه أو بدونهما، لأن اختيار مواصفات الاختبار يجب أن يتسق مع سلوك السلسلة المرصود ومع مبدأ تجنب الإفراط في التحديد، ويعتمد PP على تصحيح لا معلمي للارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين في حدود الخطأ عبر مصفوفة تغاير من نوع HAC، ما يجعله مناسباً عندما يُخشى من بواقي غير متجانسة أو مترابطة (Sjö, 2019:117) .(Sercu, 2020:3)

$$\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$$
$$\Delta^2 y_t = \Delta y_t - \Delta y_{t-1}$$

تعمل فروق السلاسل عبر إزالة الجذر الواحد أو الجذور الأعلى عند الحاجة، وتُفسَّر خصيصتها الأساسية بأنها تقلل الاعتماد الزمني طويل الأجل وتعيد المتوسط والتباين إلى حالة أكثر ثباتاً، بما يبرر الانتقال إلى نماذج انحدار وتنبؤ أكثر استقراراً إحصائياً. كما تسمح نتائج المستوى والفرق الأول والثاني بتحديد رتبة التكامل I(0) أو I(1) أو I(2) بما يتسق مع نتائج PP في التطبيق (Sjö, 2019:111)، وتم فحص مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات التفسيرية باستخدام معامل تضخم التباين VIF، لأن ارتفاعه يعني تضخماً في تباين المقدرات وضعفاً في دلالة المعاملات حتى لو بقيت القدرة التفسيرية الكلية مرتفعة، وعندما تكون التعددية مرتفعة، يصبح التنظيم Regularization خياراً منهجياً منسجماً لأنه يوازن بين جودة المطابقة واستقرار المعاملات (Schreiber–Gregory, 2021:9):

$$VIF_j = 1 / (1 - R_j^2)$$

تعمل VIF_j عبر قياس مقدار زيادة تباين معامل المتغير j نتيجة تفسيره العالي بوساطة بقية المتغيرات، وتمتاز بأنها تشخيص مباشر وسهل المقارنة بين المتغيرات، وتبرر عملياً

الانتقال إلى نماذج تنظيمية عندما تصل القيم إلى مستويات شديدة الارتفاع (Schreiber–Gregory, 2021:10) في التقدير، تم تطبيق Elastic Net مع $\alpha = 1$ ما يعني أن البنية الفعلية للعقوبة تصبح Lasso، وهو مناسب للعينات الصغيرة نسبياً مع عدد مفسرات متعدد ومع تعددية خطية مرتفعة لأنه يحقق انكماشاً للمعاملات وقد يصل إلى اختيار متغيرات عبر جعل بعض المعاملات صفراً، كما تم اختيار λ عبر K–Fold Cross–Validation باستخدام معيار MSE مع إمكانية اعتماد قاعدة SE–1 لتفضيل نموذج أكثر تبسيطاً واستقراراً خارج العينة (James et al., 2021:5) (Hastie et al., 2015:291) (Tay et al., 2023:12).

$$\hat{\beta} = argmin_{\beta_0,\beta} [(1/2T) \sum_{t=1}^{T} (y_t - \beta_0 - x_t'\beta)^2 + \lambda (\alpha \|\beta\|_1 + (1-\alpha)/2 \|\beta\|_2^2)]$$

عند $\alpha = 1$

$$\hat{\beta} = argmin_{\beta_0,\beta} [(1/2T) \sum_{t=1}^{T} (y_t - \beta_0 - x_t'\beta)^2 + \lambda \|\beta\|_1]$$

تعمل الدالة الهدف عبر جزء ملاءمة يحدّ من خطأ التنبؤ داخل العينة وجزء عقوبة يضغط المعاملات لتقليل التذبذب الناتج عن التعدد الخطي، وتمتاز خصائصها بأنها تقلل فرط المطابقة وتزيد قابلية التعميم، وتنتج مسار معاملات يمكن تتبعه مقابل λ و R^2 لرصد استقرار الإشارات والحجوم كما في مخططات تطور المعاملات وتطور خطأ التدريب والاختبار (James et al.,2021:12) (Tay et al., 2023:17). أخيراً، تم تقييم الأداء والتشخيص عبر مقاييس دقة التنبؤ واختبارات بواقي النموذج تم استخدام RMSE و MAE و MAPE إضافة إلى معامل ثيل Theil's U لتقييم الجودة خارج العينة (Hyndman and Athanasopoulos, 2021:44):

$$RMSE = \sqrt{[(1/T) \sum_{t=1}^{T} e_t^2]}$$
$$MAE = (1/T) \sum_{t=1}^{T} |e_t|$$
$$MAPE = (100/T) \sum_{t=1}^{T} |e_t / y_t|$$

ثانياً: نتائج التطبيق العملي لمتغيرات الشمول المالي والانفتاح الاقتصادي:

الجدول (2) يوضح البناء التشغيلي لمتغيرات البحث بما يضمن اتساق القياس وقابلية التفسير الاقتصادي وفق الآتي:

جدول (2): توصيف المتغيرات

الأساس	المؤشر	الترميز	طريقة القياس
–	الانفتاح التجاري	**TOP**	(الاستيرادات / GDP) × 100
مؤشرات الوصول	الانتشار المصرفي	**BPR**	مؤشر مركب داخل "الوصول" يشمل مؤشرات الصرافات والفروع والكثافة المكانية
	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل بالغ	**AAB**	عدد البالغين / عدد ATM
	عدد الفروع لكل 1000 كم2	**BRD**	عدد الفروع / 1000 كم2
	كثافة أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم2	**ATD**	عدد ATM / 1000 كم2
مؤشرات الاستخدام	العمق المصرفي لودائع القطاع الخاص	**PDD**	ودائع القطاع الخاص / GDP
	العمق المصرفي لقروض القطاع الخاص	**PCD**	قروض القطاع الخاص / GDP

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات البنك المركزي العراقي،

الجدول (3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الانفتاح التجاري ومؤشرات الشمول المالي

	TOP	ATD	AAB	BPR	BRD	PCD	PDD
Mean	24.66008	3.154886	5.675396	4.105598	2.114644	52.03017	64.66209
Median	24.96267	1.665924	3.222832	3.893420	2.053746	51.47624	60.72115
Maximum	31.70376	11.34415	17.53959	5.491198	2.767816	64.55044	180.0805
Minimum	18.79136	0.774713	1.536988	3.227428	1.937931	44.37471	12.04079
Std. Dev.	3.660662	3.049513	4.798779	0.583951	0.178178	4.671732	41.99971
Skewness	0.148581	1.612855	1.389963	0.571295	1.807247	1.087116	0.664840
Kurtosis	2.189959	4.448609	3.666563	2.282081	5.866563	4.419746	2.780395
Jarque-Bera	1.861180	31.25917	20.43075	4.552303	53.20437	16.85741	4.540694
Probability	0.394321	0.000000	0.000037	0.102679	0.000000	0.000219	0.103276
Observations	60	60	60	60	60	60	60

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات البنك المركزي العراقي وباستخدام EViews13

الجدول (3) يقدم قراءة كمية لسلوك المتغيرات خلال 60 مشاهدة ربعية. متوسط TOP بحدود 24.66 يشير إلى مستوى انفتاح متوسط مع تقلب محدود نسبياً قياساً بالمدى بين 18.79 و31.70 ما يعكس حساسية الواردات للظروف الدورية وسعر الصرف وتوافر القطع. ارتفاع الانحراف المعياري لـ PDD– ووجود حدّ أقصى 180.08 مقابل حدّ أدنى 12.04 يعكس تقلب كبير في ودائع القطاع الخاص مع تحولات هيكلية في الثقة المصرفية أو انتقال السيولة خارج القنوات الرسمية. قيم الالتواء الموجبة المرتفعة لمؤشرات الوصول

والاستخدام خصوصا ATD وAAB وBRD تعني أن فترات الارتفاع الحاد جاءت في أواخر العينة أكثر من بدايتها وهو ما يتسق عادة مع التحول الرقمي والتوسع في نقاط الخدمة. اختبار جاركي بيرا يظهر عدم طبيعية واضحة في ATD وAAB وBRD وPCD ما يعني أن المتغيرات تحمل صدمات أو تغيرات هيكلية ويستحسن الاعتماد على تقديرات أكثر متانة وطرائق تنظيمية بدل افتراضات كلاسيكية صارمة. الشكل (1) يبين مسارات زمنية تحمل دلالات اقتصادية متمايزة. TOP يتحرك بشكل دوري مع هبوط ملحوظ في منتصف الفترة ثم تعاف واضح قرب نهاية العينة ما يوحي بتأثر الواردات بقيود التمويل أو السياسة التجارية ثم عودة جزئية للقدرة على الاستيراد. في المقابل ترتفع مؤشرات البنية التحتية الرقمية والفيزيائية مثل AAB وATD بشكل متسارع في السنوات الأخيرة ما يشير إلى توسع خدمات الدفع والوصول. بينما يظهر PDD اتجاها هابطا طويل الأجل بعد قفزة كبيرة مبكرة ما يدعم فرضية تراجع الودائع الحقيقية أو انتقالها لبدائل غير مصرفية. هذه التباينات الزمنية تبرر اقتصاديا استخدام نموذج قادر على التعامل مع اتجاهات قوية وتعدد خطي عال بين مؤشرات الشمول.

الشكل (1): التطور الزمني لمتغير الانفتاح التجاري TOP ومؤشرات الشمول المالي AAB وATD وBPR وBRD وPCD وPDD خلال المدة (2010–2024)

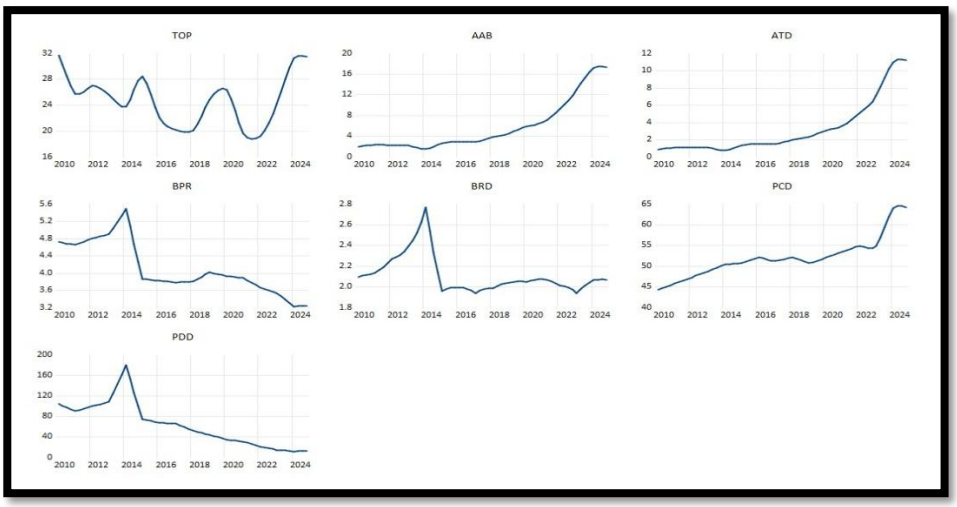

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات البنك المركزي العراقي وباستخدام EViews13

الجدول (4): نتائج اختبار فيليبس بيرون لجذر الوحدة لمتغيرات البحث عند المستوى والفرق الأول والفرق الثاني

Variable	Test	Model specification	Level test statistic	Level critical value (5%)	Level p-value	First-difference test statistic	First-difference critical value (5%)	First-difference p-value	Second-difference test statistic	Second-difference critical value (5%)	Second-difference p-value
TOP	Phillips-Perron	Constant and linear trend	-1.70	-3.49	0.74	-2.79	-1.95	0.01	—	—	—
PDD	Phillips-Perron	None	-1.35	-1.95	0.16	-3.69	-1.95	0.00	—	—	—
PCD	Phillips-Perron	None	2.71	-1.95	1.00	-2.02	-1.95	0.04	—	—	—
BRD	Phillips-Perron	None	-0.20	-1.95	0.61	-4.05	-1.95	0.00	—	—	—
BPR	Phillips-Perron	None	-1.21	-1.95	0.21	-3.50	-1.95	0.00	—	—	—
ATD	Phillips-Perron	Constant and linear trend	0.59	-3.49	1.00	-1.96	-1.95	0.03	—	—	—
AAB	Phillips-Perron	Constant and linear trend	0.09	-3.49	1.00	-1.58	-1.95	0.11	-1.97	-1.95	0.03

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات البنك المركزي العراقي وباستخدام EViews13

الجدول (4) يثبت أن معظم السلاسل غير مستقرة عند المستوى ثم تصبح مستقرة بعد الفرق الأول ما يعني أنها من رتبة I(1)، باستثناء AAB الذي يتطلب فرقاً ثانياً ليصبح مستقراً I(2). اقتصادياً هذا يعكس أن الانفتاح التجاري والعمق المصرفي وكثافة الوصول يحمل اتجاهات وتغيرات تراكمية وليست تذبذبات حول متوسط ثابت، وهو أمر منطقي في اقتصاد يشهد تغيرات هيكلية وتقنية ومؤسسية. وجود I(2) في AAB يوحي بنمو متسارع وغير خطي في الانتشار لكل بالغ ما يتفق مع تسارع الرقمنة. هذه النتائج تدعم اعتماد نماذج مرنة وتنظيمية تركز على القدرة التنبؤية والاستقرار بين الفرق الأول والثاني.

الجدول (5): نتائج معامل تضخم التباين لاختبار مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة

Variance Inflation Factors
Sample: 2010Q1 2024Q4
Included observations: 60

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
AAB	3.066114	2102.788	868.0498
ATD	10.07120	2404.694	1151.429
BPR	204.8592	44030.83	858.8212

BRD	915.3121	51529.86	357.2490
PCD	1.849870	63106.63	496.3544
PDD	0.000794	58.69842	17.21112
C	4313.614	53930.61	NA

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات البنك المركزي العراقي وباستخدام EViews13

الجدول (5) يكشف تعددا خطيا شديدا جداً بين المتغيرات المستقلة حيث تظهر قيم VIF المتمركزة مرتفعة للغاية لمعظم المؤشرات. لذلك يصبح اختيار Elastic Net منطقياً لأنه يقلل حساسية المعاملات ويعطي تقديراً أكثر استقرارا تحت الترابط العالي بين المفسرات، مع الحفاظ على تفسير إشارات التأثير واتجاهاته.

الجدول (6): نتائج تقدير نموذج الانحدار المرن لتفسير الانفتاح التجاري

Dependent Variable: TOP
Method: Elastic Net Regularization
Sample: 2010Q1 2024Q4
Included observations: 60
Penalty type: Elastic Net (alpha = 1)
Lambda at minimum error: 0.03923
Regressor transformation: None
Cross-validation method: K-Fold (number of folds = 5), rng=kn, seed=1963196261
Selection measure: Mean Squared Error

	(minimum)	(+ 1 SE)	(+ 2 SE)
Lambda	0.03923	2.143	3.109
Variable		Coefficients	
AAB	-6.366029	-5.233720	-4.713722
ATD	12.60510	10.31451	9.262583
BPR	-12.81994	-10.93242	-10.06560
BRD	24.79515	22.94937	22.10172
PCD	-2.365491	-1.786121	-1.520053
PDD	0.021128	0.029863	0.033874
C	142.9335	109.1780	93.67625
d.f.	6	6	6
L1 Norm	201.9063	160.4240	141.3738
R-squared	0.678277	0.633857	0.584761

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات البنك المركزي العراقي وباستخدام EViews13

يبين الجدول(6) أن نموذج الانحدار المرن التقط علاقة تفسيرية قوية نسبياً للانفتاح التجاري في العراق، حيث بلغ معامل التحديد 0.68 عند لامبدا 0.04 ما يعني أن مؤشرات الشمول المالي تفسر جزءا مهما من تقلبات الانفتاح التجاري في اقتصاد يعتمد على الاستيراد وتمويله بالعملة الأجنبية. أثر كثافة الفروع جغرافياً كان الأكبر وباتجاه موجب إذ

إن زيادة كثافة الفروع بوحدة واحدة ترفع الانفتاح التجاري بنحو 24.80 نقطة مئوية وهو منسجم مع واقع العراق؛ لأن توسع الفروع يعزز خدمات تمويل التجارة والتحويلات وفتح الاعتمادات ويخفض كلفة الوصول للقنوات الرسمية في بيئة ما زالت تتسم بسيادة النقد وتفاوت التغطية بين المحافظات. كذلك جاء أثر كثافة أجهزة الصراف جغرافيا موجبا وبحجم 12.61 نقطة مئوية لكل زيادة بوحدة واحدة وهو ما يمكن تفسيره بأن توسع البنية التحتية للدفع والسحب يحسن دوران السيولة داخل القنوات المصرفية ويقلل الاحتكاك في التسويات الداخلية التي تسبق عمليات الاستيراد خاصة لدى التجار الصغار في الأسواق المحلية. بالمقابل ظهر مؤشر الانتشار المصرفي المركب بأثر سالب كبير بلغ −12.82 نقطة مئوية وهو نمط شائع في البيانات العراقية عندما تختلط مؤشرات قريبة جدا من بعضها لأن المؤشر المركب قد يلتقط توسعا كميا في الوصول لا يتحول إلى تمويل تجارة فعلي في فترات تشديد الاستيراد أو اضطراب سوق الصرف فيميل الارتباط الظاهر إلى العكس بعد التحكم ببقية المؤشرات، كما جاء أثر عدد أجهزة الصراف لكل بالغ سالبا عند −6.37 نقطة مئوية، يعكس ذلك أن توسع الصرافات بالنسبة للسكان قد يرتبط بزيادة السحب النقدي والاعتماد على الكاش أكثر من ارتباطه بزيادة المدفوعات التجارية المنظمة وهو سلوك ملحوظ في العراق خلال فترات عدم اليقين وتذبذب سعر الصرف، حيث ترتفع النزعة للاحتفاظ بالنقد بينما تتراجع شهية الاستيراد أو تتقيد تنظيمياً. عمق قروض القطاع الخاص كان سالباً عند −2.37 نقطة مئوية ما يشير إلى أن توسع الائتمان في العراق لا يذهب بالضرورة لتمويل التجارة أو الإنتاج القابل للتصدير بل قد يتجه لقطاعات محلية غير قابلة للتداول أو لتمويل استهلاكي فيزيد الضغط على العملة ويقترن بسياسات تقييد الواردات أو ارتفاع كلفها فتتراجع نسبة الاستيرادات إلى الناتج. أخيرا كان أثر عمق ودائع القطاع الخاص موجباً لكنه ضعيف جدا عند 0.02 نقطة مئوية وهو متسق مع حقيقة أن الودائع وحدها لا تتحول إلى تمويل تجارة دون قنوات ائتمان فعالة وثقة عالية بالنظام المصرفي وتوافر آليات تسوية مستقرة، لذلك يظهر أثرها هامشياً بعد إدخال مؤشرات الانتشار والبنية التحتية.

الشكل (2): تطور أخطاء التدريب والاختبار عبر قيم لامبدا Lambda في نموذج Elastic Net

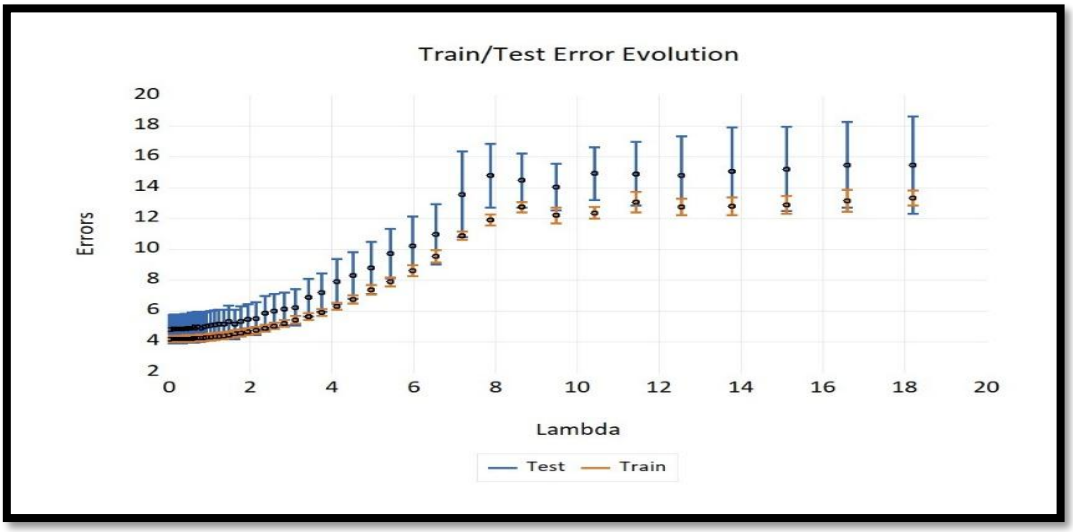

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات البنك المركزي العراقي وباستخدام EViews13

الشكل 2 يوضح كيف تتغير أخطاء التدريب والاختبار عند تغيير معامل العقوبة λ في نموذج Elastic Net عبر التحقق المتقاطع. عند القيم الصغيرة لـλ تكون العقوبة ضعيفة فتظهر أخطاء التدريب منخفضة لأن النموذج يوضح أكبر قدر من التذبذب داخل العينة، بينما تكون أخطاء الاختبار أعلى نسبياً بسبب فرط المطابقة. مع زيادة λ يرتفع خطأ التدريب تدريجيا لأن المعاملات تنكمش ويتبسط النموذج، وفي المقابل يتحسن خطأ الاختبار في البداية ثم يصل إلى نقطة مثلى قبل أن يبدأ بالارتفاع عندما تصبح العقوبة شديدة فتحدث مشكلة نقص المطابقة ويخسر النموذج جزءا من الإشارة الاقتصادية الحقيقية. أشرطة عدم اليقين حول خطأ الاختبار تعكس تباين الأداء بين طيات التحقق المتقاطع، لذلك يكون اختيار λ عند أقل خطأ اختبار أو وفق قاعدة SE1 مبرراً لأنه يحقق توازنا بين الدقة والاستقرار ويمنح تفسيرا اقتصاديا أقل حساسية للتعدد الخطي القوي بين مؤشرات الشمول المالي. وبتحليل مؤشرات الدقة نجد:

الجدول (7): مقاييس دقة التنبؤ لنموذج الانحدار المرن

Forecast: TOPF	
Actual: TOP	
Forecast sample: 2010Q1 2024Q4	
Included observations: 60	
Root Mean Squared Error	0.058975
Mean Absolute Error	0.614333
Mean Absolute Percentage Error	6.872294
Theil Inequality Coef.	0.041373
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.098592
Covariance Proportion	0.001408

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات البنك المركزي العراقي وباستخدام EViews13

الجدول (7) يقيم أداء التنبؤ ويظهر RMSE منخفضا جداً وMAPE بحدود 6.87 ما يعني أن النموذج يحقق أخطاءً نسبية مقبولة في تفسير TOP خلال العينة. معامل ثايل 0.041 يشير إلى جودة تنبؤية جيدة مقارنة بمقياس مرجعي بسيط. انعدام Bias Proportion يعني أن الخطأ لا يحمل انحيازاً وأن النموذج لا يبالغ أو يقلل من TOP بشكل منهجي، بينما تشير نسبة التباين إلى أن جزءاً من الخطأ يعود لاختلاف التذبذب بين الفعلي والمتنبأ. اقتصادياً هذا يعطي ثقة بأن Elastic Net يوضح بنسبة 93.13% من أثر الشمول المالي على الانفتاح التجاري.

الاستنتاجات:

1- عدم وجود توازن واضح بين بُعدي الوصول والاستخدام؛ فبينما شهد بُعد الوصول تحسناً نسبياً من خلال زيادة عدد فروع المصارف الحكومية والأهلية وانتشار أجهزة الصراف الآلي (ATM) في المراكز الحضرية، إلا إن بُعد الاستخدام لا يزال متواضعاً ومحصوراً في عمليات "توطين الرواتب" وسحب السيولة النقدية، دون الانتقال الفعلي نحو الاستخدام المنتج للخدمات المالية كالاقتراض التجاري أو الدفع الرقمي، وهو ما يعكس ضعف الثقة في النظام المصرفي العراقي.

2- يعاني الاقتصاد العراقي من حالة انكشاف تجاري مفرطة تجاه الخارج، حيث إن ارتفاع هذه النسبة لا يشير إلى قوة الاندماج في الأسواق الدولية بقدر ما يشير إلى هشاشة القطاع الإنتاجي المحلي.

3- تُظهر النتائج أن توسع البنية المصرفية المكانية في العراق يرتبط بارتفاع الانفتاح التجاري؛ لأن زيادة انتشار الفروع ونقاط الخدمة تُحسن تنفيذ المدفوعات وتُسرع التحويلات وتُخفض كلفة التعامل عبر القنوات الرسمية، وهو ما يُسهل تمويل الاستيراد في اقتصاد يعتمد على الاستيرادات اعتمادًا كبيرًا لتمويل الاستهلاك والوسيطات الإنتاجية، خاصةً مع تباين التغطية المالية بين المحافظات وتفاوت مستويات الوصول بين الحضر والريف بشكل واضح.

4- تكشف النتائج أن الشمول المالي في العراق لا يعمل عبر قناة واحدة، إذ قد تُرافق بعض أوجه التوسع المرتبطة بالاستخدام الفردي للخدمات النقدية أو بتوسع الائتمان للقطاع الخاص تراجعًا في الانفتاح التجاري. ينسجم ذلك مع طبيعة الاقتصاد العراقي حيث تسود المعاملات نقداً في قطاعات واسعة، وقد يتجه جزء من الائتمان إلى أنشطة محلية قصيرة الأجل أو استهلاكية لا تُحسن القدرة الإنتاجية القابلة للمنافسة، ومع ضغوط سعر الصرف وإجراءات الرقابة على الاستيراد يصبح الأثر النهائي على نسبة الاستيرادات إلى الناتج أثرًا غير متجانسٍ.

5- تؤكد النتائج أن مؤشرات الشمول المالي في العراق مترابطة ترابطا شديدا، ما يعني أن التحليل التقليدي قد يعطي معاملات غير مستقرة ويُضعف الاستدلال، ومع ذلك يوضح النموذج التنظيمي أن الشمول المالي يملك قدرة تفسيرية وتنبؤية جيدة لتقلبات الانفتاح التجاري دون انحياز ملحوظ، ما يشير إلى أن العلاقة موجودة لكنها حساسة للتحولات الهيكلية مثل تغيرات الثقة المصرفية، والتحول الرقمي، وقيود الامتثال والتحويلات، وصدمات سوق الصرف المتكررة.

التوصيات:

1. توجيه سياسات الشمول المالي نحو تمويل التجارة وتسوياتها مباشرةً عبر توسيع الفروع في المراكز التجارية والمنافذ اللوجستية، وتطوير خدمات الاعتمادات والتحويلات وضمانات الدفع للتجار والمنشآت الصغيرة، لأن العراق يحتاج ربطا أوضح بين الشمول المالي وبين آليات استيراد السلع والمواد الأولية عبر ربط مؤسسي يخفف الاعتماد المزمن على القنوات غير الرسمية.

2. يتطلب تحويل المصارف من مجرد قنوات لتحويل العملة إلى شركاء في التنمية الصناعية، عبر إلزامها بتمويل عقود التصنيع المشترك وتوفير الائتمان الذكي للمنتج المحلي، بما يضمن تحويل الانفتاح التجاري من ثغرة لاستنزاف العملة الصعبة إلى بوابة لجذب التكنولوجيا وتوطين الصناعة.
3. تحويل الشمول من سحبٍ نقد إلى مدفوعات رقمية عبر حوافز لاستخدام التحويلات الإلكترونية ونقاط البيع في أسواق الجملة والتجزئة، وتخفيض رسوم المدفوعات الصغيرة، وربط التجار بمنصات تحصيل رسمية، هذا التحول يقلل كلفة المعاملة ويحدّ من اقتصاد النقد ويُحسن تتبع التدفقات بما يدعم استقرار سوق الصرف واستقرار تمويل الاستيراد.
4. تسهيل إجراءات الائتمان التجاري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك لتقليل الاعتماد على النقد وتحفيز الانفتاح التجاري عبر ربط المصارف العراقية بمنظومة الدفع الدولية، مما يقلل من تكاليف المعاملات ويوفر بيئة آمنة وشفافة للتبادل التجاري.
5. اعتماد إطار متابعة ربعي يجمع مؤشرات الوصول والاستخدام مع مؤشرات جودة مثل تكلفة الخدمة وزمن المعاملة ونسبة التعثر وتوزيع الخدمات بين المحافظات، مع تحديث التقدير دورياً واختبار الأداء خارج العينة، هذا النهج يساعد على تمييز التوسع الكمي عن التوسع الفعلي المؤثر على التجارة، ويُسهل تصميم تدخلات تستجيب للتحولات في القيود التنظيمية وسلوك الأسر والشركات في العراق.

References:

1. Al Mazroui, Saeed, and Al Marzouqi, Ahmed. (2021). Financial Inclusion and Economic Growth in the United Arab Emirates. Arab Journal of Management, Vol. 41, No. 4.
2. Al-Ghamdi, Abdullah, Al-Ghamdi, Muhammad, and Al-Ghamdi, Abdulrahman. (2020). The Impact of Financial Inclusion on Small and Medium Enterprises in the Kingdom of Saudi Arabia. Journal of King Saud University (Administrative Sciences), Volume 32, Issue 2.
3. Al-Issawi, Ibrahim. (1989). Measuring Dependency in the Arab World. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
4. Al-Nasrawi, Ali Ismail Abdul-Majid. (2022). The Impact of Trade Openness on Some Macroeconomic Variables in Iraq: A Case Study for the Period (2004-2024) [Unpublished Doctoral Dissertation]. College of Administration and Economics, University of Karbala.
5. Al-Rifai, Khalid, and Al-Hussein, Muhammad. (2015). Financial Inclusion in Qatar: An Analytical Study. Qatar Central Bank Working Papers Series, No. 4.
6. Al-Saffar, Firas Hussein Ali. (n.d.). Measuring and analyzing the impact of trade liberalization on economic growth in Iraq. Ibn Khaldun Journal of Studies and Research, 3(6).
7. Arab Monetary Fund. (2021). The Role of Financial Inclusion in Achieving Sustainable Development Goals in Arab Countries. Economic Studies, No. 54, Abu Dhabi.
8. Arab Monetary Fund.2017Requirements for adopting a comprehensive national strategy to promote financial inclusion in Arab countries. Abu Dhabi.
9. Bouhenia, Fali, and Djaghel, Jamila. (2023). Financial inclusion as a tool to contain the informal economy - the Arab Republic of Egypt as a model. Journal of Economics and Business Administration, 07(01), Special Issue.
10. Central Bank of Iraq. (2016). Annual Financial Stability Report. Baghdad, Iraq.

11. Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2022). The Global Findex Database 2021. World Bank.
12. Djulius, H. (2017). Energy use, trade openness, and exchange rate impact on foreign direct investment in Indonesia. International Journal of Energy Economics and Policy, 7(5).
13. Dupont, M., & Lacoste, F. (2016). Financial Inclusion in France: An Analytical Study. European Economic Review, 18(4).
14. Edwards, S. (1998). Openness, productivity and growth: What do we really know? The Economic Journal, 108(447).
15. Eurostat. (2018). ESS guidelines on temporal disaggregation, benchmarking and reconciliation. Publications Office of the European Union.
16. Fahad, M. (2023). Financial Inclusion and Economic Development in Malaysia. Journal of Asian Economics, 29(1).
17. Guay, A., & Maurin, E. (2015). Disaggregation methods based on MIDAS regression. Economic Modelling, 50.
18. Hassan, Noor Sabah, and Al-Azzawi, Karim Abis. (2023). The Impact of Financial Inclusion Indicators on the Problem of Poverty in Iraq for Selected Years. Journal of Management and Economics, Vol. 46, No. 138.
19. Hastie, T., Tibshirani, R., & Wainwright, M. (2015). Statistical Learning with Sparsity The Lasso and Generalizations. CRC Press.
20. Hyndman, R. J., & Athanasopoulos, G. (2021). Forecasting Principles and Practice (3rd ed.). OTexts.
21. International Monetary Fund. (2017). Benchmarking and Reconciliation. In Quarterly National Accounts Manual 2017 Edition, Chapter 6. IMF.
22. International Monetary Fund. (2017). Quarterly National Accounts Manual 2017 Edition. IMF.
23. International Monetary Fund. (2020). Financial Access Survey Trends and Developments 2020. IMF.
24. Ismail, Abdul Majeed, and Al-Ta'i, Ali Imran Hussein. (2018). Measuring and analyzing the impact of trade liberalization on some

economic variables in Iraq for the period (2013-2017). Journal of the University of Karbala Scientific, 16(4).

25. James, G., Witten, D., Hastie, T., & Tibshirani, R. (2021). An Introduction to Statistical Learning With Applications in R (2nd ed.). Springer.
26. Jawad, Kamal Kadhim, and Abdul Hussein, Ghufran Muhammad. (2025). The Causal Relationship Between Financial Inclusion and Financial Resilience: An Analytical Study of the Iraqi Banking Sector, Represented by the Central Bank of Iraq (2010-2020). Warith Scientific Journal.
27. Kharroubi Laqwas, Ahmed. (2023). Financial Inclusion as a Mechanism for Achieving Financial Stability - The Saudi Arabian Experience. Journal of Economics and Management Research, 04 (01), Special Issue.
28. Li, M., & Wang, J. (2020). Financial Inclusion and Human Development in China: An Analytical Study. China Economic Journal, 12(3).
29. Naimi, Rachid, and Ben Sassi, Abdelhafid. (2023). The role of the World Bank in promoting financial inclusion in developing countries - a case study of Algeria. Journal of Economics and Management Research, 04 (01), Special Issue.
30. Saeed, Mushtaq Latif. (2025). The impact of financial inclusion on economic growth in Iraq during the period (2010-2024). Journal of Imam University College for Human Sciences, 2(8).
31. Schreiber-Gregory, D. (2021). Mitigating Multicollinearity Using Regularization Techniques to Minimize the Effect of Collinearity. PharmaSUG 2021 Proceedings, Paper HT-127.
32. Sercu, P. (2020). EC2 Lecture 16 Unit Root Testing Including Phillips–Perron. University of Houston.
33. Sjö, B. (2019). Testing for Unit Roots and Cointegration A Guide.
34. Tay, K., Friedman, J., Hastie, T., & Tibshirani, R. (2023). Elastic Net Regularization Paths for All Generalized Linear Models via Coordinate Descent. Journal of Statistical Software, 106(1).

35. World Bank. (2021). Financial Inclusion Support Framework. Retrieved from: https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/financial-inclusion-support-framework.
36. Wu, J., & Li, M. (2018). Financial Inclusion and Economic Growth: An Empirical Study of MENA Countries. Journal of International Development, 22(2).
37. Zhang, R., & Chen, B. (2021). Financial inclusion in China: progress and barriers. Financial Innovation, 7(1), Article 24.https://doi.org/10.1186/s11782-021-00098-6